

البناء

أسف لعدم وجود وزارة تخطيط في لبنان بينما كل الدول تخطط لعام 2020 وما بعده

ناصر نصر الله لـ«البناء»: السبب الرئيسي لأزمة المياه هو سوء إدارة الدولة للثروة المائية القطاع الخاص يستطيع أن يساعد في تنظيم المياه ولكن ليس بطريقة تؤدي إلى الاحتكار

إنعام خروبي



لا تزال أزمة المياه في لبنان تتفاعل، في ظل غياب العمل الجدي لتدارك تداعيات الأزمة التي تتدرج بما هو أسوأ إذا استمرت على هذه الحال في الأعوام المقبلة. وبدل أن يفكر المعنيون بهذه المشكلة في وضع خطة للمحافظة على المياه وحمايتها. تبرز إلى الواجهة طروحات بديلة، تبدو كأنها هروب إلى الأمام من المشكلة الرئيسية وأسبابها، في بلد طالما تغنى بغاناء المائي، نحو حلول مرحلية غير مدروسة العواقب والتكاليف. وفي غياب الخطة الحماة للثروة المائية، كبناء السدود وإنشاء البحيرات لجمع المياه والاستفادة من المساقط وتغذية الحوض الجوفي وتجديده، تذهب مياه الأمطار هدراً في البحر، بينما يلهث المواطنون وراء الصهاريج التي تملأ الأحياء، ولا يجد المزارعون ما يكفي من المياه لري مزرعاتهم.

لاستيضاح أسباب الشخ والأزمة المائية التي يمر بها لبنان، والبحث في ما هو متوافر لديه من إمكانيات لمعالجة هذه المشكلة المتجددة، في غياب التعاطي الجدي والحلول المنطقية، كان لـ«البناء» لقاء مع رئيس جمعية أصدقاء ابراهيم عبد العال النائب السابق ناصر نصرالله، الذي أشار إلى «أن مشكلة المياه هي مشكلة كبيرة يتم التعاطي معها في شكل خاطئ»، وقال: «لقد أطلقت صرخة منذ خمسة أشهر. بأن يتم تشكيل لجنة أزمة وأن يكون هناك تنسيق بين المؤسسات والوزارات المعنية بموضوع المياه. لأن هذه الأزمة هي مائية ببنية اجتماعية واقتصادية»، مضيفاً: «للاسف حتى اليوم، وعلى رغم أن المعنيين أحسوا بخطورة الأزمة، إلا أن التعاطي لا يرقى حتى الآن إلى المستوى المطلوب وما زال التنسيق ضعيفاً جداً بين الوزارات والإدارات المعنية. وعلى رغم تشكيل لجنة وزارية لمواكبة هذه الحالة، إلا أننا لم نلنس حتى الآن قرارات فعلية، بل هناك فقط توصيف للأزمة، وكل ما نسمعه هو أن هناك أزمة مياه، وأن المواطنين يحاولون تأمين احتياجاتهم من هذه المياه عبر الصهاريج، وسط تقاذف للمسؤولية بين الأفرقاء السياسيين».

ولفت نصرالله إلى أن التباين السطحية والجوفية اللبنانية تشهد انخفاضاً في منسوب مياهها، وقال: «إننا بدأنا بأمه البياض وهو نوع جيبتنا الذي يغذي مدينة بيروت وضواحيها، نلاحظ أن منسوب هذا النبع لم يكن ينخفض في السنوات السابقة عن 150 ألف متر مكعب، أما اليوم نجد أنه انخفض إلى 50 أو 60 ألفاً، وهذا يعني أن التراجع في قدراتنا المائية كبير جداً، أي أن الموجود هو ثلث الكمية المعتادة، وهذا الواقع يشحبه على معظم اللبنانيين. أما بالنسبة إلى التباين السطحية، أي تلك التي كان يفصحها أهل القرى لتعبئة المياه في قترات معينة من الصيف، فقد جف معظمها، لا سيما تلك الموجودة في منطقة البقاع الغربي، حيث يمتد خزان المياه من السلسلة الغربية، أي من جبال الباروك، حتى تومات نبحا، وفي المقابل تنقى التباين المرتبطة بالحوض الجوفي مثل ينابيع مشغرة، وإن قل منسوبها عن الفترة السابقة، تعطي كمية وفيرة من المياه. أما نوع المعاصي فوضعه مختلف لأن تكوينه مختلف ومصادره مختلفة، وخلافاً لكل ينابيع لبنان، فإن وقت الشخ في هذا النبع هو في الربيع وليس في الخريف، لأنه مرتبط بالكتلة الثلجية التي تتساقط في المنطقة، لكنه تأتي إلى حد ما بالواقع المناخي في لبنان وفي المنطقة».

سوء الإدارة

وأكد نصرالله أن «السبب الرئيسي لأزمة المياه التي نعيشها الآن هو سوء إدارة الدولة للثروة المائية، التي لم تكن تعطي الاهتمام اللازم، حتى في القترات التي يكون فيها معدل المساقط مقبولاً، شارحاً أن لبنان، «يمر بدورة مناخية، هي عشر سنوات، وخلالها، هناك سنتان أو ثلاث تتميزان بنسبة مساقط مرتفعة، أي أكثر من المعدلات الوسطية، وأربع أو خمس سنوات يكون معدل المساقط فيها مقبولاً، وسنتان تكون فيها المساقط ضعيفة، ولعل أوضح دليل على إهمال الدولة لثروتها المائية، هو أننا لا نملك معلومات حقيقية أو أرقاماً دقيقة حول الواقع المائي، بل يتم حساب معدل المساقط بطريقة كلاسيكية، وفق تقديرات وتصورات وليس إحصاءات رسمية دقيقة وموثوقة يمكن البناء عليها».

وعلى رغم ذلك، أكد نصرالله أن «الواقع هذا العام لم يشهد لبنان منذ أكثر من سبعين سنة (الدورة المناخية المئوية)،»



البلد الذي يتغنى بغاناء المائي يهدر ثروته بسبب سوء الإدارة وغياب التخطيط

الكهرباء بسعر زهيد من الدولة وبيعونها للمواطن بسعر مرتفع، لذلك فإن هذا الامتياز يحقق سنوياً أرباحاً تصل إلى 20 مليون دولار، وعلى رغم ذلك لا يدفع الدولة اللبنانية أي ضريبة، ولا أحد يعرف الرقم الدقيق للأرباح التي يحققها. وفي هذا السياق، أكد أن الخصخصة يلزمها إدارة واعية وتمكنة من معرفتها ومن صلاحيتها تعمل وفق سياسة وضعتها الدولة ولديها برنامج يطبق في شكل صحيح لكي تحمي المستفيد وتمنع المستثمر من استغلاله واستغلال حاجته إلى الخدمات، وللأسف حتى الآن لا توجد وزارة تخطيط في لبنان، وفيما نحن نغرق في المشاكل بسبب سوء التخطيط والإدارة، بينما كل الدول تخطط للعام 2020».

تدارك الأزمة

وعن إمكانية تدارك الأزمة والحؤول دون تفاقمها في الأعوام المقبلة، قال: «نحن نواجه خطراً كبيراً اليوم، وإذا لم نتنبه في المرحلة المقبلة، وتدارك المرحلة فإننا مقلوبن على خطر كبير، ولكي نتدارك هذه الأزمة، ونناقض انعكاساتها السلبية، علينا أن لا ننحى المياه، قبل أن ندعو إلى ترشيد الاستهلاك وغير ذلك من الإجراءات، أي يجب وضع خطة لحفظ المياه من خلال بناء السدود وإنشاء البحيرات لجمعها، وثانياً علينا حفظها من التلوث، إذ لا يفغ أن نضع المياه من دون حمايتها من عوامل التلوث»، وتابع: «بما أن عملية حفظ المياه مكلفة جداً وتحتاج إلى وقت لكي نتمكن من إنجازها، خصوصاً أن بناء السدود يحتاج إلى دراسة ومعرفة ووضعها الجيولوجي والهيدرولوجي، إضافة إلى الأثر البيئي، فإن أسهل الحلول التي يمكن أن تلجأ إليها هو اعتماد التغذية الاصطناعية إلى إعادة تغذية الحوض الجوفي، لأن طبيعة التضاريس والجبال اللبنانية، تجعل انزلاق المياه التي تتساقط في موسم الشتاء سريعاً جداً، ما يجعلنا غير قادرين على التحكم بالحوض الجوفي، ما يؤدي إلى ذهاب المياه هدراً نحو البحر، وفي هذا الإطار، لدينا إمكانية لكي توجه الأمطار عبر الأحواض الموجودة على السفح الشرقي والغربي إلى الحوض الجوفي، وهذا أمر سهل وبسيط وله نتائج سريعة، وبذلك تكون قد أعدنا تحسين الحوض الجوفي لكي نستفيد منه في المراحل المقبلة، وهذا ما يُسمى به «المياه المتجددة» التي تتكون من المساقط، ويكون المطر في هذه الحالة هو الذي يجند الحوض الجوفي، وبدل أن نسحب المياه من الحوض الجوفي، يجب أن نوجه مياه السيالان إليه حتى نحافظ إلى حد ما على قدراتنا المائية التي تعذبنا عليها بكل أسف».

الآبار، أجاد نصر الله: «إن هذا الكلام ليس دقيقاً، لأن الآبار مقننة، أي إن هناك قانوناً خاصاً بالآبار، وكل مواطن يريد أن يحفر بئراً يجب أن يحصل على ترخيص وأن يدفع رسماً للدولة، وأن يتم تركيب عداد للبئر التي يتم حفرها، لتحديد كمية المياه التي يمكن أن يحصل عليها من جوف الأرض، فالمياه الجوفية أساساً هي ملك عام، ولا أحد يستطيع أن يأخذ المياه مجاناً، لكن للأسف هذا الغياب الكلي للدولة عن تنظيم عملية الاستفادة من المياه الجوفية بواسطة الآبار أدى إلى مزيد

البلد الذي يتغنى بغاناء المائي يهدر ثروته بسبب سوء الإدارة وغياب التخطيط

يقف عن 50 ألف متر مكعب، وكم باخرة نحتاج لكي نستطيع التحكم بالوقت؟ فالباخرة ليست طائرة وهي تحتاج إلى أيام عدة لكي تصل إلى لبنان، وهذا يعني أننا نحتاج إلى بواخر عدة، وهذا النوع من البواخر ليس موجوداً بكثرة في دول العالم كبواخر البترول، لذلك فإن ما يطرح حول استيراد المياه من تركيا هو نظرية عشوائية من دون دراسة».

وقال: «هناك حل آخر بديل وأقل كلفة من الاستيراد، استناداً إلى تجربة مرنا بها عام 1989 حين انقطعت المياه كلياً عن مدينة بيروت، وكان الرئيس نبيه بري حينها وزير الطاقة والموارد الكهربية، وقدم لمجلس الوزراء برنامجاً لحل يقضي بتأليف لجنة مباشرة وتأمين أموال مباشرة عبر سلطة من مجلس الوزراء، لتأمين الصهاريج للأحياء، وقد صرفت هذه الأموال بواسطة الهيئة العليا للإغاثة وحلت المشكلة»، وتابع: «نحن نستطيع أن نعلمد الصيغة ذاتها اليوم، فدينا قرب صيدا، معلم الأولي التابع للصحة الوطنية لنهر الليطاني، وهناك نفق يمتد من البقاع حتى الساحل وهذا النفق يحتوي على حوالي 50 ألف متر مكعب من المياه، وهناك إمكانية لتوزيع مياه هذا النفق بواسطة أنابيب على عدد كبير من المناطق، وبدلاً من أن نستورد مياهها بكلفة ثلاثين أو أربعين مليون دولار، يمكننا أن نشترى بعشرين مليون دولار صهاريج تقوم الدولة بتوزيعها على البلديات، وهذه الصيغة تحل المشكلة على مدى الأعوام الثلاثين المقبلة، وبهذه الطريقة يصبح هناك «تاكتات» أو مستوعبات مائية لإحياء أو صهاريج كما ذكرت ويستطيع المواطنون التزود بالمياه من خلالها، وبهذه الطريقة يتحرر المواطن من استغلال أصحاب الصهاريج للزائمة بحيث أصبحوا يبيعون المياه بأسعار عالية جداً، وللأسف لا أحد يتدخل ليقاف ما يحصل، وقد تحولت هذه الصهاريج إلى حالة فوضوية كما هي الحال بالنسبة إلى شركات المياه العمدة، حيث يوجد لدينا أكثر من 500 شركة مياه معيبة في لبنان لا تخضع للفحص في المختبرات ولا للمراقبة، على رغم الضرر اللاحق بالمواطنين بسبب هذه المياه، وللأسف هناك غياب كلي للدولة في هذا المجال، واستغلال للمواطن ولحاجته إلى المياه في شكل كبير، والتكثيف من «التنظيف»، لكن على أرض الواقع ليست هناك محاولات جدية للتعاطي مع هذا الموضوع».

وضع اليد على الآبار

ورداً على سؤال عن اقتراح رئيس لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة النائب محمد قباني، وضع الدولة بينها على

الواقع المائي هذا العام لم يشهده لبنان منذ أكثر من سبعين سنة (الدورة المناخية المئوية) والخطورة أن يستمر هذا الواقع في الشتاء المقبل

هي كلسية أساساً، وأصبح طعمها مزعجاً، ناهيك عن أنها صارت ملوثة لأن مياه الصرف الصحي تتسرب أيضاً إلى الحوض الجوفي، وهناك أيضاً التلوث الصناعي وأنواع النفايات الأخرى، وكلها تؤثر في شكل خطير في مياهنا الجوفية».

استيراد المياه من تركيا

وعن الطرح الذي تم تداوله في لجنة الطاقة والمياه حول استيراد المياه من تركيا، لفت نصرالله إلى أن «هذا الطرح ليس منطقياً، فإذا أردنا مثلاً أن نستورد 100 ألف متر مكعب، وسعة كل باخرة تنقل المياه 50 ألف متر فإننا نحتاج إلى إقامة منصات للبواخر في البحر واستخدام أنابيب وإنشاء مكان مخصص للفخ من سطح البحر إلى المناطق العالية»، وأضاف: «أما بالنسبة إلى كلفة الاستيراد، فالذين يطرحون هذا المشروع يتحدثون عن الكلفة في تركيا فقط، من دون أن يأخذوا في الاعتبار كلفة النقل وغيرها، فإذا أردنا أن ننشئ موقعا للفخ من الباخرة إلى الضبية، فإننا نحتاج إلى ما لا

المالكون يعلنون التقدم بدعاوى استرداد دامجي يرد؛ لن نسمح بالاستفراذ بالمستأجر

عقد مجلس «تقابة مالكي العقارات والأبنية المؤجرة» مؤتمراً صحافياً أول من أمس في فندق كومفورت في الحاجمية، في حضور حشد من المالكين القدامى، أعلن خلاله عن إطلاق حملة تقديم دعاوى قضائية أمام قضاة الأمور المستعجلة لإخلاء المأجور بموجب قانون الموجبات والعهود، وذلك في ظل انتهاء العمل بالقانون الاستثنائي للإيجارات منذ 31-3-2012.

وتحدث رئيس «تجمع مالكي الأبنية المؤجرة» بيارتيك رزق الله الذي اعتبر «أن المالكين القدامى لم يلبوا مضرطين إلى قرار رفع هذه الدعاوى إلا بعدما شعروا بأن التجمعات التي تدعى تمثيل المستأجرين لا تريد حلاً لهذه القضية إلا الاستمرار بالإقامة المأجورة في المنازل، وبدعماً أقدمت هذه التجمعات بواسطة 10 نواب على الطعن مرة ثانية بالقانون الجديد للإيجارات أمام المجلس الدستوري بنية الحصول على قرار بالإبطال»، وأضاف: «إن هذه الخطوة مشروعة في القانون، وهي مطلب حق لمواجبة الصلوات التي تهدف إلى منع تصحيح العلاقة بين المالك والمستأجر»، محملاً «التجمعات التي تدعي تمثيل المسؤولين مسؤولية إرغام المالكين القدامى على إطلاق هذه الحملة لاسترداد المأجور».

وطالب رزق الله «جميع المالكين على الأراضي اللبنانية بالمشاركة في تقديم هذه الدعاوى ضمن الأصول التي يكفلها القانون»، قائلاً: «لقد صبرنا طويلاً على الظلم، وارتضىينا بالقانون الظالم، وقد آن الأوان لغيرنا أن يرتضى سلوكنا الأطر القانونية والدستورية لاسترجاع حقنا بالنصرف بملكيتنا الفردية».

ورداً على موقف تقابة مالكي الأبنية المؤجرة، عقد رئيس لجنة الدفاع عن قضية المستأجرين في بيروت وجيه دامجي لقاءً موسعاً للمستأجرين في مكتبه في الصبيحة، اعتبر خلاله أن «بعض الممثلين لهذه التجمعات هم حياتان المال وليسوا المالكين الصغار القدامى الذين يبدون ارتياحهم لوصول الملف إلى المجلس الدستوري، بعدما كان تصرف البعض منهم أشبع من الميليشيات على أبواب المجلس الدستوري، ومنع تقديم محامي الدفاع ملفاتهم القانونية لدفاع عن المستأجرين»، وقال: «إن البعض يريد من هؤلاء تقديم دعاوى جماعية لاسترداد المأجور بالجملة قبل صدور قرار المجلس الدستوري»، وأضاف: «إن من يزعم أن المستأجرين يقيمون مجاناً في منازلهم بعد دفع عشرات السنوات إيجارات ودفع المستحقات الموجبة عليهم، ومن يعتبر أن المستأجر نازح وغير شرعي، عليه أن يعلم أن حق السكن مقدس بالدستور، وأن كل مستأجر هو لجنة بحد ذاته، ومن يهدده بالطرد بالقوة أو بالعنف من منزله، تكرم ما قلناه في السابق للتظاهرة في الشارع سيقابلها تظاهرة في الشارع، ولن يقوى أحد على الاستفراذ بالمستأجر».

وشكر دامجي رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء تمام سلام ورساء التكتل على كل الجهود التي يبذلونها من أجل صوغ قانون عادل، ومن أجل الوقوف إلى جانب الفقير المستأجر»، وقال: «نحن على ثقة بأن المجلس الدستوري لن يحكم إلا بالحق والدستور ويحمي حق المسكن لأي مواطن ضمن القوانين المرعية».



على جائزة عضو الهيئة الأكاديمية المميز في الجامعة 2013، والجائزة التشجيعية لأعضاء الهيئة الأكاديمية للعام 2010، وجائزة أفضل بحث علمي منشور عامي 2008 و2009.

أستاذ الكيمياء التحليلية أيسر نعله مكرماً في الإمارات

كُرمت دولة الإمارات العربية المتحدة، بشخص وزير الشؤون الخارجية ورئيس إدارة مؤسسة الإمارات لتنمية الشباب الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، أستاذ الكيمياء التحليلية في جامعة الشارقة اللبناني الدكتور أيسر حسين نعله، وذلك لمشاركته كمحكم في مسابقة «العلوم نعله 2014».

وقد تم تنظيم مسابقة «العلوم نعله 2014» من قبل مؤسسة الإمارات لتنمية الشباب بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم ومجلس أبو ظبي للتعليم، وهي مسابقة علمية تشارك فيها فرق تتكون من ثلاث مواهب شابة من جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة بهدف اكتشاف المواهب العلمية الوطنية الشابة، والمشاركة متاحة للشباب من عمر 15 وحتى 24 في جميع المدارس الخاصة والحكومية والجامعات في الدولة. أما التحدي

مفوضية «الأمم المتحدة» للاجئين: تسجيل 10744 لاجئاً سوريا هذا الأسبوع

كشف التقرير الأسبوعي الذي يصدر عن مفوضية «الأمم المتحدة» لشؤون اللاجئين في لبنان عن أوضاع اللاجئين السوريين، أنه تم تسجيل 10744 لاجئاً سورياً خلال هذا الأسبوع ليصل العدد الإجمالي للاجئين السوريين، الذين يتلقون المساعدة من المفوضية والمنظمات الشريكة لها في لبنان، أكثر من 1.129.982 لاجئاً، و1.092.982 منهم مسجلون لدى المفوضية و36.770 لاجئاً بانتظار التسجيل، وهم موزعون على مختلف المناطق اللبنانية على الشكل

تنفيذ طريقاً، مزرعة السيد، عبود، المفيرة، يانوح، العاقورة، في حضور النائب نبيل نقولا، قال زعيتر: «إنني على استعداد لوضع الكفاءات الخاصة بالوزارة بالتعاون معكم من أجل إنجاز مسوحات بما يخص يعمل وزارتنا وإدارتنا من أجل ترتيب الأزمات، وما هذه الطريق التي نفتحتها والتي تربط بين أحياء قضاء جبيل وعالي القضاء»، من جهته، شكر النائب هاشم الوزير زعيتراً على «سعيه لتزيم طريق لاسا، ألقا، المجدل العاقورة، لأن المشروع لأول مرة يكون بهذا المستوى في جرد قضاء جبيل بعدما عانى طويلاً من الحرمان وهو يؤدي إلى إعطاء

أشار وزير الأشغال العامة غازي زعيتر إلى أن «التنمية تبقى الأساس في ترسيخ العدالة الاجتماعية وتطوير قوى العمل والإنتاج وتمكين الإنسان وتعزيز ازدهاره»، لافتاً إلى ضرورة إنجاز «مسح قريب للاحتياجات التنموية للمنطقة ووضع جدولاً للاولويات»، كما تعهد «الالتزام على صعيد الوزارة بمطالب المنطقة إذا رصدت الإعمادات والموازنات الحكومية اللازمة»، وتوقفت محاولات إقصاء التشريع وتمهيش المجلس»، وخلال لقاء عقد في مطعم «الربيع» تحت قلعة العاقورة، بعد تفقد طرقات قرى جرد جبيل الجنوبي للاطلاع على واقعها، حيث عقد بعدها بدعوة من عضو المكتب للتغيير والإصلاح النائب عباس هاشم، لإعلان عن بدء



زعيتر خلال زيارته لجرد جبيل